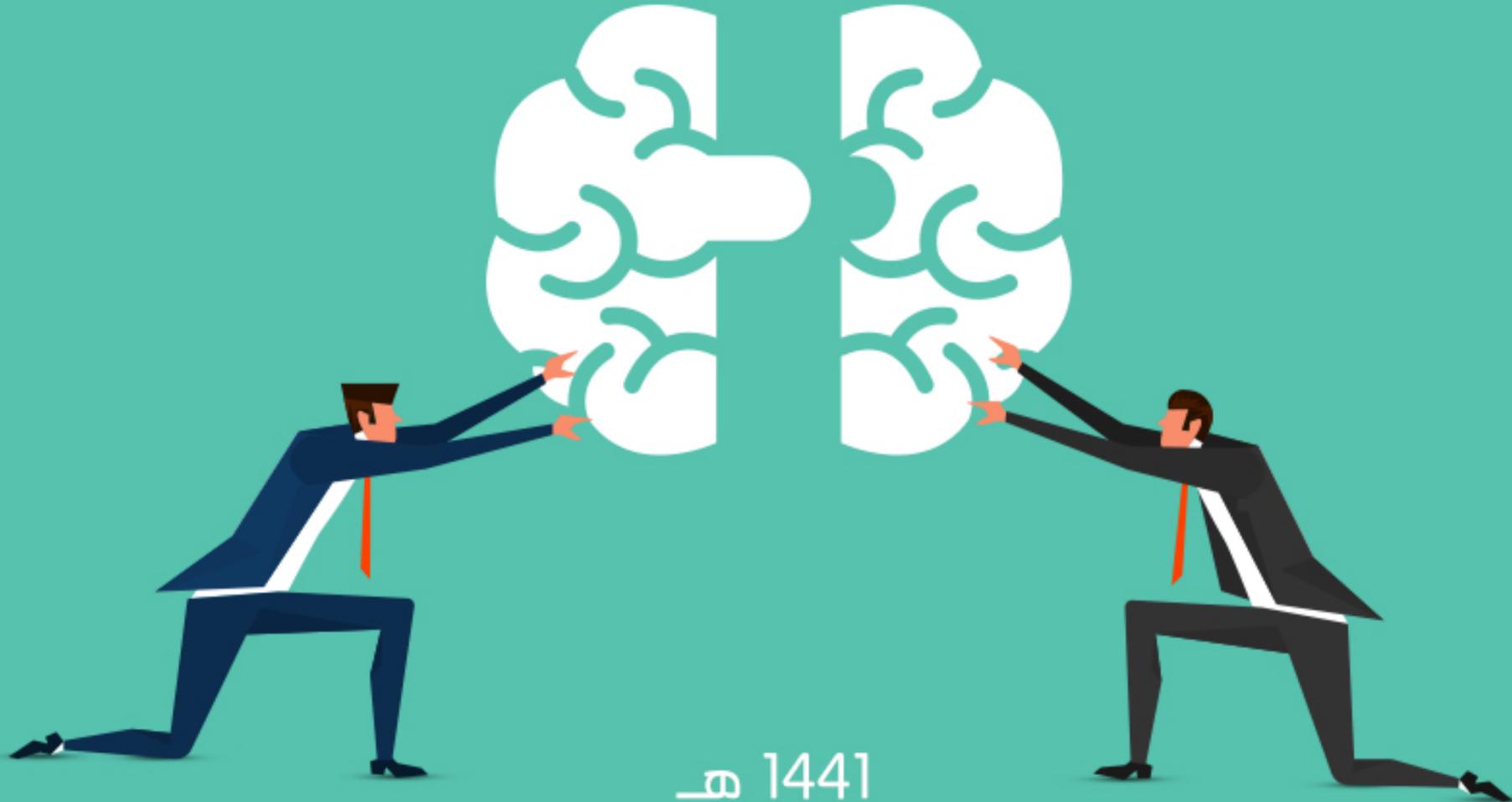


مفهوم العقل الجمعي

د.البندري بنت سعود السهلي

عضو هيئة تدريس في قسم الاجتماع والخدمة
الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



1441 هـ



نبذه تعريفية

يعد مفهوم العقل الجمعي من مفاهيم الثقافة غير المادية التي تحدث عنه أميل دور كايم بشكل كبير في نصوصه الاجتماعية، ويقصد به مجموعة من الأساسيس والاعتقادات المشتركة بين الأفراد في المجتمع الواحد، بحيث تكون أفكارهم مشتركة ونابعة من الإيديولوجية السائدة (الثقافة والعادات والتقاليد)، وأكد أن العقل الجمعي أقوى من حرية الفرد، ويلغياها بشكل كبير، كما أنه غير ثابت ويتغير بشكل بطيء.

العقل الجمعي والعقل ذو البعد الواحد

يتشارك أميل دور كايم وهربرت ماركوز في تناول مفهوم العقل الجمعي من خلال طريقة التفكير والتفاعل والسلوك في المجتمع، إلا أن هربرت ماركوز أسماه بمصطلح الإنسان ذو البعد الواحد، حيث استخدم هذا المفهوم كثيراً لغرض تفكيك الوعي التابع والذي تشكل لدى أفراد المجتمع من قبل طبقة لها السلطة.





العقل الجمعي والنظريات الكلاسيكية

يظهر مفهوم العقل الجمعي بشكل واضح في النظريات الكبرى، ففي النظرية البنائية الوظيفية تأكيد الاستقرار وعدم الخروج عن النمط العام هو بسبب خضوع الأفراد للتفكير الجمعي، وعلى أساس هذه الفكرة تم استخدام مفهوم التضامن الاجتماعي ومفهوم الاستقرار الاجتماعي والذي يعد من المفاهيم المهمة في النظرية البنائية الوظيفية، أما النظرية الصراعية تكون الصراعات في المجتمع ما هو إلا بسبب تصورات خارجة عن الفرد وخاضعة للعقل الجمعي، وقد نادت الماركسية بشكل كبير على الخروج عن مفهوم العقل الجمعي والتركيز على مفهوم الوعي والبعد عن الأفكار المشتركة حتى يتم تغيير وضع الأفراد في المجتمع.

العقل الجمعي ونظريات الحداثة وما بعد الحداثة

على الرغم من تركيز نظريات الحداثة وما بعد الحداثة في تفسير الظواهر الاجتماعية على الرموز والمعاني وسلوك الفرد بدلاً من المجتمع، إلا أن جميع الانطباعات لدى الأفراد تظهر بشكل مقصود، وأي تمثيل للذات يخضع بشكل كبير للعقل الجمعي، لأن كل التفاعلات التي يقوم بها الفرد لابد أن تكون انطباعات مرغوبة عن الآخرين في الغالب.





العقل الجمعي والقانون والعقوبات الاجتماعية

يفرض العقل الجمعي القوانين الاجتماعية بشكل إلزامي في أي مجتمع، ولا يمكن للأفراد غالباً تجاوزها والتمرد عليها، وذلك بسبب العقوبات الاجتماعية المطبقة من قبل الأفراد كالانتقاد أو اللوم أو قطع العلاقة بينهم والنزاع اجتماعياً. وقد يختلف القانون الاجتماعي بين الأفراد في المجتمع الواحد، بحيث كل مجتمع محلي في مدينة معينة يكون لها قانونها الاجتماعي، فمثلاً النظام الزواجي من أكثر الأنظمة التي تخضع للقوانين الاجتماعية المختلفة في المجتمع، فطريقة الخطوبة، وعقد القران، وتحديد المهر، وصولاً إلى طريقة الاحتفال بالزواج كلها تجري حسب قوانين اجتماعية متعارف عليها ولا يمكن الاعتراض على طريقة إجرائها.

